



دور التعاونيات في توفير فرص عمل للخريجين

ROLE OF COOPERATIVES IN JOB CREATION FOR GRADUATES

م: ماهر فايز مكي

د: خليل أحمد النمروطي

مقدم لمؤتمر الشباب و التنمية في فلسطين

المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة

24-25 أبريل 2012

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع البطالة بين أوساط خريجي المعاهد و الجامعات في الأراضي الفلسطينية، و التعرف على دور التعاونيات في خلق فرص عمل مناسبة من أجل المساهمة في تخفيض معدل البطالة لدى هؤلاء الخريجين.

و لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحثان بجمع بيانات الدراسة من مصادرها الأولية و المتمثلة في بيانات تم الحصول عليها من خلال الجمعيات التعاونية نفسها و بعض المراكز البحثية و المسحية في فلسطين. وقد تم استخدام برنامج EViews الإحصائي في تحليل البيانات، و بينت نتائج تحليل البيانات أن المتغيرات المستقلة المرتبطة بالتعاونيات و المتمثلة في عددها و عدد أعضائها و حجم التمويل و المشاريع السنوية تؤثر في زيادة أو خفض معدل البطالة. حيث أن زيادة عدد التعاونيات يؤدي إلى خفض معدل البطالة، و الزيادة في قيمة المنح التي تحصل عليها التعاونيات و المشاريع التي تقدمها التعاونيات تؤدي إلى خفض معدل البطالة، و أما زيادة معدل البطالة فقد يرتبط بزيادة عدد أعضاء التعاونيات.

و قد أوصت الدراسة أن تقوم الحكومة بتحديد استراتيجية لحل مشكلة البطالة، و أن تقوم بتقديم الدعم الفني و المالي للتعاونيات. كما أوصت بأن يقوم الخريجون بالإنضمام للتعاونيات و العمل على التفكير الإبداعي و الريادي في المجال التعاوني لخلق فرص عمل منتجة و جديدة. كما قدمت الدراسة توصيات للمؤسسات الأكاديمية بضرورة العمل على تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية، و تشجيع الأبحاث العلمية و الدراسات المتعلقة بالتعاونيات، و أن تعمل على إعداد مشاريع و برامج مشتركة بين المؤسسات التعليمية و الخريجين و التعاونيات.

Abstract

This study aimed to investigate the current status of unemployment among graduates of colleges and universities in the Palestinian territories, and to identify the role of cooperatives in job creation in order to contribute in reducing the unemployment rate among those graduates.

For the purposes of the study, the researchers collected primary data obtained through the cooperatives, and some research and survey centers. EViews program for statistical data analysis was used for analyzing the data.

Results of the analysis show that number of cooperatives, number of members, and the amount of annual funding are affecting the increase or decrease in the unemployment rate. An increase in the number of cooperatives lead to a reduction in the unemployment rate, the increase in the value of projects and funds obtained by the cooperatives lead to a reduction in the unemployment rate, and the increase the unemployment rate was associated with an increase of the number of members of cooperatives.

The study has recommended that the Government should identify a strategy to solve the unemployment problem, and to provide technical and financial support to cooperatives. Also it recommended that graduates should look for joining cooperatives and work on creative thinking and leadership in the field of cooperative to create new productive jobs opportunities. The study also provided recommendations for academic institutions in order to work on encouraging cooperative thinking in the Palestinian curriculums, and to encourage scientific research and studies on cooperatives.

الفصل الأول

مقدمة عامة

1.1 المقدمة

يذكر الباحثين في مجال التعاون أن سنة 1844 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية، حيث أسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي "جمعية رواد روتشديل التعاونية"، وروتشديل بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بانجلترا كانت تعاني من آثار الحروب النابليونية والتي استمرت 15 سنة وسببت انهياراً اقتصادياً في البلاد. ومن هنا انبثقت لدى عدد من العاملين القاطنين في بلدة روتشديل فكرة إنشاء جمعية تعاونية وكانت الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك والباعث، حيث أسست الجمعية من 28 رجلاً جمعوا 16 جنيهاً وفتحو حانوتاً متواضعاً لبيع السلع الضرورية بحيث يمكنهم من توفيرها لعائلاتهم وبسعر معقول ودون غش بالنوعية أو الوزن، ووضعوا نظاماً داخلياً مكتوباً لجمعيتهم يضمن الغايات والأهداف التي اتفقوا عليها وطريقة جمع المال وتوزيع الأرباح وأسلوب الإدارة وخطة الجمعية، وتوسعت الجمعية مع النجاح بمرور الوقت في أعمال الحانوت إلى أن أصبح يوفر كافة السلع والملابس وأضيفت مطحنة حبوب بعد 5 سنوات وأصبح عدد الأعضاء بعد 7 سنوات 600 عضو ومبيعاتهم 13 ألف جنيهاً. (أبو حبله، 2008).

و من بعض الحقائق أن قطاع التعاونيات على الصعيد العالمي يعتبر أحد أكبر منظمات المجتمع الأهلي القائمة على العضوية في العالم، حيث يضم نحو 800 مليون عضو في أكثر من 100 بلد من خلال المنظمات التعاونية المنضمة إلى التحالف التعاوني الدولي. و في العام 2008، بلغ إجمالي مبيعات أكبر 300 تعاونية ما يزيد عن 1.1 تريليون دولار أمريكي. و تبين التقديرات أن التعاونيات توفر أكثر من 100 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. و بخصوص مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي لمختلف البلدان، كانت أعلاها كينيا، إذ بلغت 45%، تليها نيوزيلندا، التي بلغت فيها النسبة 22% (منظمة العمل الدولية، 2010).

بدأت الحركة التعاونية بالظهور في معظم أقطار الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بمبادرة ذاتية أحياناً وبتوجيه من الدولة أحياناً أخرى. فجاءت هذه الحركة على شكل حركة شعبية قادها عدد من المثقفين الذين تأثروا بالحركات التعاونية في الغرب، وقد كانت مواقف الحكومات العربية متباينة من الجمعيات التعاونية، فمنها كانت معارضة ومنها محايدة ومنها (أبو الخير، 1986). ففي الأردن ظهرت الحركة التعاونية مع قيام الدولة عام 1952، و قد تولت الدولة رعاية الحركة التعاونية و تسجيلها و تنظيمها و دعمها وتمويلها (العقدة، 2006).

فلسطين كانت من أولى الدول العربية التي اهتمت بتأسيس التعاونيات حيث يعود تاريخ الحركة التعاونية في فلسطين إلى بداية القرن العشرين حيث تم تشكيل أول جمعية تعاونية سنة 1918، في حين يبلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة في الأراضي الفلسطينية في سنة 2011 قرابة 662 تعاونية منها 538 في الضفة و 124 في غزة (وزارة العمل، 2011). و صدر أول قانون تعاوني سنة 1920، و تأسس أول اتحاد تعاوني سنة 1923. و خلال هذه الفترة الممتدة على طول تسعين عاماً أثرت على انتشارها و فعاليتها وحالت دون مقدرتها على خدمة أعضائها. فمن نكبة 1948 و تشريد الشعب الفلسطيني و احتلال الجزء الأكبر من فلسطين إلى احتلال عام 1967 لبقية الأراضي الفلسطينية، مما انعكس على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للفلسطينيين و على المؤسسات الاقتصادية و من ضمنها التعاونيات. و جاءت الأوامر و القوانين العسكرية و الممارسات و الانتهاكات الاسرائيلية بعد عام 1967 لتزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني و مؤسساته.

1.2 مشكلة الدراسة

بما أن البطالة تعتبر من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ولا يكاد يوجد مجتمع إلا ويعاني من هذه المشكلة سواء أكان مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو النامية، فضلاً عن المجتمعات التي تعيش تحت احتلال دولة أخرى كالمجتمع الفلسطيني. فقد أثبتت الإحصائيات أن نسبة البطالة في قطاع غزة في الربع الثاني لعام 2011 م بلغت 26.4% و بلغت 23.3% في الضفة الغربية (ماس، 2011).

ظاهرة البطالة تعكس حالة الاقتصاد لأي شعب من الشعوب، فالبطالة هي انعدام توفر فرص العمل لأفراد المجتمع القادرين على العمل و يبحثون عنه و يقبلونه عند مستوى الأجر السائد ولم يجدوا هذا العمل.

ويتمثل الشطر الأكبر من البطالة في فلسطين في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وغالبا ما تكون هذه البطالة من خريجي الجامعات. فإن عدم توفر فرص العمل لكسب الدخل اللازم للشباب الفلسطيني والانطلاق لبناء الأسرة السليمة تمهيداً لبناء المجتمع السليم لهو نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، وترهل الوضع الاقتصادي بشكل عام. و لا شك أن ما تعرض له هذا الشعب على مدى القرن السابق من تشريد وإذلال واحتلال الأرض له أثر كبير على تعظيم مشكلة البطالة.

تتميز التعاونيات عن باقي المؤسسات داخل المجتمع بأن لها دوراً هاماً في إحداث التنمية، فهي تؤدي دوراً اقتصادياً ذا نتائج اجتماعية أو هي تنظيمات اجتماعية تسعى لتحقيق أهدافها بوسائل اقتصادية. والعراقة التاريخية للتعاونيات في فلسطين و توافق فلسفتها مع القيم والتقاليد الموروثة في المجتمع الفلسطيني، تدفعنا للتساؤل التالي:

• ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به التعاونيات للحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل للخريجين في المجتمع الفلسطيني؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على الدور الذي تلعبه التعاونيات في المجتمع الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل للخريجين.
2. التعرف على أهمية التعاونيات في المجتمع الفلسطيني كونها أحد أهم الروافد الاقتصادية والاجتماعية.
3. التعرف على تاريخ وحاضر و مستقبل التعاونيات و تطورها في المجتمع الفلسطيني.

1.4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من أهمية دور الجمعيات التعاونية لما لها من دور بارز وفاعل كبير في خدمة المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص ما يواجه تلك الجمعيات من تحديات في ظل الأوضاع السائدة. فالأمم المتحدة قد اختارت العام 2012 أن يكون العام الدولي للتعاونيات. والهدف من هذا الاختيار هو زيادة وعي الرأي العام بالإسهامات الكبيرة للتعاونيات في مجالات خفض معدلات الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق التكامل الاجتماعي وكذلك تسليط الضوء على مظاهر قوة التعاونيات كنموذج بديل

للعمل الاقتصادي ولدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما و يعد هذا البحث مساهمة في إنجاح الخطط التنموية التي تعدها الحكومة الفلسطينية في مجال الحد من البطالة و خلق فرص عمل للخريجين.

1.5 حدود الدراسة الزمنية

اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية بين عام 1995 و عام 2010

1.6 حدود الدراسة المكانية

جميع الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية و قطاع غزة.

1.7 فرضية الدراسة

H1- تلعب التعاونيات دوراً هاماً في الحد من مشكلة البطالة و خلق فرص عمل للخريجين في فلسطين.

H1a- هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين عدد الجمعيات التعاونية و خلق فرص عمل

للخريجين، و هي علاقة عكسية.

H1b- هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين عدد أعضاء التعاونيات و خلق فرص عمل

للخريجين، و هي علاقة طردية.

H1c- هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين حجم تمويل و مشاريع التعاونيات و خلق فرص عمل

للخريجين، و هي علاقة عكسية.

1.8 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى التعاونيات على

المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي. و قام الباحث بجمع البيانات الأولية من الجمعيات التعاونية، كما

و اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية متوفرة لدى دائرة التعاون في وزارة العمل الفلسطينية و إحصاءات

صادرة عن المركز الفلسطيني للإحصاء و مراكز بحثية و مسحية أخرى. و تعتمد الدراسة على المنهج

التحليلي لدراسة أوضاع الجمعيات التعاونية في فلسطين و تقييم الدور الذي تلعبه في الحد من مشكلة

البطالة و خلق فرص عمل للخريجين عن طريق تقدير نموذج قياسي بإستخدام برنامج EViews

الإحصائي.

1.9 متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: معدل بطالة الخريجين
- المتغير المستقل: الجمعيات التعاونية و التي تتأثر ب:
 - عدد الجمعيات التعاونية
 - عدد الأعضاء أو المستفيدين
 - حجم التمويل و المشاريع

1.10 الدراسات السابقة

1. (على خالفي، 2011) أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية.

ركزت الدراسة على أزمة البطالة في الوقت الحاضر و اعتبرت من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول العربية، حيث أشارت إلى أن البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم أو المتوسط الكفاءة بل امتدت أكثر إلى خريجي الجامعات. و أشارت الدراسة إلى استراتيجيات مواجهة البطالة، و كان من أهمها التركيز على دور التعاونيات في حل الأزمة بتشغيل الشباب الخريجين، و كان أبرز التجارب التي تم طرحها تجربة الجزائر حيث تم اعتماد نظام التعاونيات بين الشباب في محاولة للقضاء على البطالة.

2. (بولات، 2010) التعاونيات في الوطن العربي.

تم إعداد هذه الدراسة من أجل إعطاء لمحة عن التعاونيات في الوطن العربي، حيث استعرضت أوضاع التعاونيات و تحدياتها الراهنة من أجل استخلاص بعض العبر المستقبلية التي من شأنها تحسين أوضاعها المستقبلية. و قد بينت الدراسة أن هناك العديد من التجارب التعاونية الناجحة في الوطن العربي و التي تستحق الدراسة العميقة من أجل تقليدها و استنساخ تعاونيات مثلها. وقد بينت الدراسة أن التعاونيات تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفقر و خاصة في الأزمات كما في جنوب لبنان و الأراضي الفلسطينية، كما و تلعب التعاونيات دوراً مهماً في مجالات الإنتاج والتسويق و التسليف. و حثت الدراسة صانعي القرار إنتهاز الفرصة للإرتقاء بالنموذج التعاوني كآلية للتخفيف من الفقر و استحداث الوظائف للشباب.

3. (عبدالظاهر، 2010) الدور الإقتصادي و الإجتماعي للتعاونيات.

استعرضت الدراسة الدور الإقتصادي و الإجتماعي للتعاونيات كمنظمات شعبية في التنمية الشاملة، و قدرتها على القيام بهذا الدور طبقاً لمفهوم التعاون و كيف يمكن تقييم التعاونيات وكيف يمكن أن تصبح أحد أهم أساليب التنمية في الدول النامية، و ذلك بهدف تفعيل دورها في إحداث التنمية الشاملة. و تطرقت الدراسة إلى المشاكل التي تواجه التعاونيات و تحد من دورها وصعوبات التمويل و العلاقة بين التعاونيات و الإتحادات التعاونية. و خلصت الدراسة إلى أن التعاونيات في الدول العربية تقع تحت ظروف و مشاكل و صعوبات متنوعة عملت على إعاقتها في أداء دورها التنموي الحقيقي. و أوصت الدراسة بضرورة الإطلاع على التجارب التعاونية الناجحة في العالم للوصول إلى الأسلوب اللإضل لتنمية القطاعات التعاونية في المجتمعات العربية بحيث تصبح مؤهلة للعب الدور التنموي المنوط بها.

4. (محمد العتيبي، 2010) المنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اعتبرت الدراسة أن التعاونيات حاضنات مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير آليات المشروع في بداياته، و القدرة على خلق مشروعات اقتصادية واجتماعية أكثر صلابة وإنتاجاً. وركزت الدراسة على أهمية التعاونيات في منح القروض المتوسطة بدون فوائد من أجل تمكين الخريجين من الشباب إقامة مشاريع صغيرة تؤهلهم للإنخراط في أسواق العمل. كما و أوصت الدراسة بتشجيع قيام التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وإقامة المعارض لتشجيع قيام الصناعات الصغرى والحرف التقليدية لدعم تشغيل المرأة والحد من ظاهرة البطالة.

5. (مدحت أيوب، 2005) التعاونيات وقضية البطالة في البلدان العربية .

أكدت الدراسة على أهمية دور التعاونيات في الحد من مشكلة البطالة بالدول العربية إما بالتوسع الأفقي والدخول في أنشطة تعاونية جديدة أو انشاء تعاونيات جديدة في الأنشطة التعاونية القائمة تغطي جميع فروع النشاط التعاوني. و ذكرت أن التعاونيات يمكنها المساهمة في الحد من مشكلة البطالة من خلال التوسع الرأسي للتعاونيات وذلك بزيادة تشغيل الجمعيات القائمة. ودعت الدراسة المجتمعات العربية الى إتباع المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة التشغيل خاصة في قضايا

الصناعات الصغيرة موضحة أن قيام مجموعة من الشباب بتشكيل جمعية تعاونية يوفر جدارة ائتمانية أكبر من الفرد كما يوفر استمرارية للمشروع ووضع مؤسس لايتوفر في حالة المشروع الفردى. وأوضحت أن مساندة المشروعات الصغيرة يرتبط بدور الدولة التتموي حتى يمكن الخروج من مشكلة البطالة وذلك باعتبارها أحد أهم أعمدة استنهاض الاقتصاد في الدول العربية سواء بقدراتها التشغيلية أو التكنولوجية.

6. (مختار الشريف، 2005) التعاونيات أحد روافد العمل الأهلي في الدول العربية.

أكدت الدراسة في عرضها نماذج من برامج التشغيل لتطوير جانب الطلب من العمالة على اعتبار التعاونيات من الأدوات الفعالة في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية. و اعتبرها منفذاً هاماً للخريجين الجدد من الشباب الذين لا يملكون المدخرات الكافية والذين ليس لديهم مصادر اجتماعية تدعمهم مالياً لإطلاق مشاريعهم. و ركزت الدراسة على تجارب دول عربية عديدة كتونس و ليبيا و مصر في مجال التعاونيات المقرضة للشباب و دورها في إنشاء شركات صغيرة خاصة في أوساط العاطلين عن العمل من الشباب.

7. (Philip، 2003) دور التعاونيات في جنوب أفريقيا في خلق فرص عمل و التقليل من الفقر.

بينت الدراسة الأسس و المبادئ التي تبنى عليها التعاونيات، و قامت بإستعراض بعض التجارب التعاونية في العديد من الدول مثل أسبانيا و إيطاليا و الهند، و من ثم تطرقت إلى تجربة جنوب أفريقيا، حيث أن التعاونيات تواجه العديد من التحديات و المعوقات التي تحول دون تطورها وانتشارها بشكل اجتماعي واسع. و قد انتهت الدراسة إلى أن التعاونيات في جنوب أفريقيا بالرغم من التطور المحدود لديها، كانت أداة إقتصادية لخلق فرص عمل و بالتالي عملت على التقليل من الفقر.

8. (Dogarawa، 2005) دور التعاونيات التنمية الإقتصادية.

جاءت هذه الدراسة لتفحص دور المجتمعات التعاونية في التنمية الإقتصادية مع إلقاء الضوء على طبيعة و أنواع التعاونيات، و الفائدة من ورائها. و كان الهدف منها هو التحقق من الطرق التي يجب أن تعمل بها التعاونيات كوكالات للتنمية المستدامة. و كان السبب الرئيسي وراء هذه الدراسة هو نتيجة لحقيقة أن البحث في دور التعاونيات على المستوى العالمي أصبح ظاهرة

تستحق الدراسة. و قد أثبتت هذه الدراسة أن التعاونيات على مدار 160 عام الماضية كانت وسيلة فعالة للناس في إيجاد طريقة للتحكم في معيشتهم الإقتصادية حيث أنها تساعدهم بجدارة على خلق فرص عمل و زيادة النمو الإقتصادي و التنمية المجتمعية. و قد خلصت الدراسة إلى أن التعاونيات الناجحة و الفعالة يجب أن تحقق بإستمرار هدفين رئيسين: أن تعمل على تحسين ظروف و أن تخدم أعضائها، و أن تبقى قادرة على الحياة إقتصادياً و مبدعة كونها مؤسسة إقتصادية قادرة على المنافسة.

9. (Skurnik، 2004) دور الريادة التعاونية في تنظيم النشاطات الإقتصادية.

جاءت هذه الدراسة لتعمل على توضيح دور التعاونيات كمشاريع ريادية و مشاريع ذات نشاطات إقتصادية. و بينت الدراسة أن للتعاونيات دور إجتماعي في تنظيم العلاقات الإقتصادية من حيث محاربة الإستغلال و الفساد و خلق تنافس داخل الأسواق. و استعرضت الدراسة أهداف و مبادئ التعاون، حيث تم ربط هذه المبادئ و الأهداف بالواقع التعاوني في فنلندا، و كيف أصبحت التعاونيات جزءاً هاماً جداً في الحياة الإقتصادية كونها مؤسسات اقتصادية لها أهداف اجتماعية. و انتهت الدراسة بعرض حقائق عن الدور الإقتصادي الذي تلعبه التعاونيات في فنلندا من حيث خلق فرص عمل و تحسين الإنتاج و تنوعه.

10. (Conover & Molina، 1993) خلق الوظائف من خلال تنمية التعاونيات.

الغرض من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على دور التعاونيات في التنمية الإقتصادية كمحاولة لتحليل العوامل التي تؤثر في خلق إبداعات مجدية اقتصادياً. قام الباحث بعمل دراسة تحقيقية ل 15 تعاونية خدمانية في كاليفورنيا، حيث عرف الباحث التعاونية على أنها مؤسسة إقتصادية لها دور مزدوج في خلق فرص عمل و إعطاء التدريب اللازم للعاملين لتسهيل إيجاد فرصة العمل. وقد وجدت الدراسة أن تجربة التعاونيات فعالة في تحسين ظروف العمال بحيث تمكنهم من إيجاد فرص عمل أفضل. و كانت من أهم نتائج هذه الدراسة أن البيئة التي تخلقها التعاونيات من حيث الإنتماء للعمل أفضل بكثير من تلك الموجودة في المؤسسات الإقتصادية الأخرى في الشركات والمؤسسات التجارية. و أوصى الباحث أن يتم إتباع الأسلوب التعاوني في كافة المجالات الإقتصادية حيث أنه يخلق إبداع أكثر و إنتماء أعلى.

الفصل الثاني

التعاونيات

2.1 تعريف التعاونيات

بحسب تعريف الأمم المتحدة للتعاونيات فإنه تعرف على أنها "الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريًا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة".

و بحسب التحالف التعاوني الدولي "تعتبر التعاونية جمعية مستقلة من الأفراد الذين اجتمعوا طوعاً من أجل تلبية حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال منشأة ذات ملكية مشتركة ومدارة بشكل ديموقراطي".

2.2 قيم ومبادئ التعاونيات

تقوم التعاونيات على تعزيز قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديموقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن. و انطلاقاً من تقاليد المؤسسين، يؤمن أعضاء التعاونيات في القيم الأخلاقية المتمثلة في الإستقامة والإنفتاح والمسؤولية الاجتماعية والتضامن مع الآخرين.

و تعتبر المبادئ التعاونية خطوط مرشدة وتوجيهية تحتكم إليها التعاونيات في إطار تطبيق قيمها. و فيما يلي المبادئ السبعة الأساسية التي اعتمدها الجمعية العامة للتحالف التعاوني الدولي في العام 1995:

• المبدأ الأول: العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات اختيارية، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع امكانياتهم في خدمة الجمعية، وقبول مسؤوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس - رجل أو امرأة - أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.

• المبدأ الثاني: ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها، وهم يشاركون بحبوبة في وضع السياسات واتخاذ القرارات. ويتم مساواة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. ولأعضاء في الجمعيات

الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.

• المبدأ الثالث: المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة. و يحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجب شروط العضوية، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطات للأغراض الآتية: تنمية جميعتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يوافق عليه الأعضاء.

• المبدأ الرابع: الشخصية الذاتية المستقلة

التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء. وفي حالة اجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فإنها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.

• المبدأ الخامس: التعليم والتدريب والمعلومات

تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم. كما تقوم التعاونيات باحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب، وقادة الرأي.

• المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعاليات، بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

• المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع

تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

2.3 أهداف التعاون

يمكن تقسيم أهداف النظام التعاوني إلى أهداف اقتصادية مباشرة و أهداف إجتماعية غير مباشرة.

2.3.1 الأهداف الإقتصادية

1. دور التعاونيات في الإقتصاد القومي:

تقدم التعاونيات دوراً اقتصادياً هاماً من حيث توفير فرص عمل، زيادة الدخل القومي المحلي من خلال زيادة و تحسين الإنتاج الزراعي و الصناعي و بيع الخدمات. و في الدول النامية فدور التعاونيات يتعدى دور المساهمة الإنتاجية إلى نقل و توصيل المفاهيم و المعلومات الإرشادية و الفنية للمنتجين و المزارعين و الحرفيين، و تعمل على القضاء على النفقات الإستهلاكية غير الضرورية و تعمل على تشجيع الإدخار و الإستثمار (الزغموري، 1991).

2. دور التعاونيات في زيادة الإنتاج القومي و تعبئة المدخرات:

تعمل التعاونيات على زيادة الإنتاج القومي من خلال دورها في تحسين الإنتاج و توفير مستلزماته و تقديم خدمات الإرشاد و القروض و رفع قدرة و كفاءة المنتجين عن طريق التدريب و تزويد المنتجين بالأصناف الجديدة و إدخال التحسينات المتطورة في مجال الإنتاج و التسويق، كما و تساعدهم على تسويق منتجاتهم بأسعار مجدية. كما و تحت الأعضاء على إيداع مدخراتهم و ودائعهم لديها وبالتالي تقوم بإستثمارها في مشاريع إنتاجية لأعضائها و للمجتمع المحلي.

3. دور التعاونيات في الدخل القومي:

تساهم التعاونيات الإنتاجية في الدخل القومي حيث أنها تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لأعضائها و بالتالي زيادة الإنتاج و الدخل القومي بوتيرة أعلى من المشاريع التجارية الفردية.

2.3.2 الأهداف الإجتماعية

تسهم التعاونيات في تقديم خدمات إجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية و الصحية و غيرها مما يساهم في التنمية المجتمعية. كما و تساعد التعاونيات في توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز المبادئ الديمقراطية في المجتمع. و أيضاً تساعد في القضاء على الإحتكار والإستغلال.

2.4 نشأة التعاونيات في العالم

ظهرت الحركة التعاونية في أوروبا بشكل واضح في منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة بعد فشل الثورة الصناعية حيث كان الشعور بالإحباط الذي تعرض له المجتمع الأوروبي من الآثار الناجمة عنها من فقر وبطالة، وكان الاعتقاد سائدا حينها أنه من خلال التعاون تستطيع تلك المجتمعات أن تحسن أوضاعها

الاقتصادية والاجتماعية (أبو الخير، 1986)، وقد كان للتغيرات التي تعرضت له منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا أدت في كثير من البلدان إلى ظهور قطاع جديد في الاقتصاد الوطني يعرف بالقطاع التعاوني يمثل المرتبة الثالثة بعد كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وتضم التعاونيات اليوم ما يزيد عن (800) مليون فرد بين أعضائها مقارنة بـ 184 مليون فرد في العام 1960م، وتسنأثر التعاونيات بحوالي (100) مليون وظيفة وتتمتع بأهمية اقتصادية بالغة في عدد كبير من البلدان حيث تقدم المواد الغذائية والإسكان والتمويل كما تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للمستهلكين. (العنبي، 2007).

لقد أثبتت الحركة التعاونية شعبيتها ووجودها على مر العصور وانتمائها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، وتم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895م، كأعلى قمة هرمية تعاونية في العالم والذي يبلغ عدد أعضائه اليوم (228) منظمة تعاونية منشورة في (91) دولة في العالم؛ منهم 43% في أوروبا، 29% في القارة الآسيوية، 12.5% في الأمريكيتين، 11% في القارة الأفريقية. ويوجد أكثر من (800) مليون شخص عبر العالم، حيث يقدر عدد التعاونيين الآسيويين 63%، والتعاونيين الأوروبيين 22%، والتعاونيين في الأمريكيتين 13%، وفي القارة الأفريقية 2% من التعاونيين (بولات، 2010).

2.5 نشأة التعاونيات في العالم العربي

بدأت الحركة التعاونية بالظهور في معظم أقطار الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت مواقف الحكومات العربية متباينة من الجمعيات التعاونية، فمنها كانت معارضة ومنها محايدة ومنها مشجعة حيث عملت على إصدار القوانين التي تقنن عملها. وتميزت الحركة التعاونية في الدول العربية بتدخل الدولة في شؤونها (أبو الخير، 1986). و توجد نحو (30000) تعاونية في العالم العربي، بمعظمها في القطاع الزراعي (59%) تليها التعاونيات الإستهلاكية (29.9%) فالإسكانية (5.6%) (عبد الظاهر، 2008).

2.6 نشأة التعاونيات في فلسطين

تعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية التي سارعت لإنشاء حركة تعاونية منظمة إذ تعود جذورها إلى فترة العشرينات من القرن العشرين، وذلك مع صدور القانون التعاوني الأول سنة 1920م عن حكومة الاستعمار الإنجليزي، مقارنة مع سنوات تأسيس الجمعيات التعاونية في مصر عام 1908م، و الأردن

عام 1922م، وسوريا عام 1943م، ولبنان عام 1937م. وكان أهم ما يميز الحركة التعاونية الفلسطينية آنذاك هو انتشارها في الوسطين العربي واليهودي، والتي لعبت دوراً بارزاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في الوسط اليهودي (الزغموري، 1991).

و يعود تاريخ الحركة التعاونية في فلسطين إلى بداية العشرينات من القرن الماضي، و تعتبر من أقدم الحركات التعاونية في الوطن العربي، فقد سجلت أول محاولة لتأسيس جمعية تعاونية عام 1918م، و صدر أول قانون تعاوني عام 1920م عن حكومة الإستعمار الإنجليزي، و يعود تاريخ إنشاء أول جمعية تعاونية عربية في فلسطين إلى عام 1924 حيث أنشئت جمعية منتجي التبغ في عكا وقد عانت من ضغوط الإستعمار فتم تصفيتيها عام 1927 (الزواتي، 1994).

و استمر عمل الجمعيات التعاونية في فلسطين بقانون التعاون لعام 1933م، حيث قامت الحكومة الأردنية بتنشيط الحركة التعاونية في الضفة الغربية وتأسيس جمعيات جديدة في الضفة الشرقية و صدور أول قانون أردني عام 1952م للجمعيات التعاونية، (الزواتي، 1994). و نجحت الحركة التعاونية في استقطاب آلاف المزارعين لعضويتها و نجحت نجاحاً نسبياً في حل مشاكل المزارعين و على ضوء تعدد حاجاتهم بدأ الإهتمام بإنشاء جمعيات تعاونية جديدة مختلفة الأغراض مثل الزراعية متعددة الأغراض، عصر الزيتون، الثروة الحيوانية، الحرفية و المهنية، الصحية، التعليمية، الإستهلاكية و غيرها العديد. و بلغ عدد الجمعيات حتى بداية الإحتلال الإسرائيلي عام 1967 حوالي 436 جمعية تعاونية و ضمت في عضويتها حوالي 26 ألف عضو (الزغموري، 1991).

بعد الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، تقلص الكثير من الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها الجمعيات التعاونية وذلك بسبب تولي سلطات الإحتلال الإسرائيلي الإشراف عليها مما ثبط من مسيرتها ووضع المعوقات في طريق التعاون من حيث عدم التسجيل أو المماثلة أو الرفض (الزواتي، 1994). ففي بداية الإحتلال اتخذت الحركة التعاونية وضع أقرب إلى الركود، حيث لم يسجل في الضفة الغربية سوى جمعية تعاونية واحدة خلال السنوات الخمس الأولى للإحتلال (لغاية عام 1972م)، بسبب تقلص الخدمات والتسهيلات التعاونية و رفض سلطة الإحتلال تسجيل تعاونيات جديدة لمدة (14) عاماً منذ 1977م وحتى تشرين أول 1991م، ومنعها من ممارسة عملها اليومي ومنع وصول المساعدات الخارجية إليها إضافة إلى فرض الضرائب عليها (عبيدات، 1994).

وهكذا بقي عدد الجمعيات التعاونية دون زيادة ملموسة إلى أن بدأت المنظمة التعاونية الأردنية بتشجيع ودعم التعاونيات فأنشئ عدد كبير منها، ووصل عددها عام 1991م إلى (749) جمعية تعاونية بعدد أعضاء أكثر من 49000 عضو (الزغموري، 1991). وكان الهدف من إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية هو التثبيت بالأرض، كون أن فلسطين تعاقب عليها الاحتلال منذ ذلك الوقت ولغاية الآن من الاستعمار البريطاني، والتبعية للأردن ومصر والاحتلال الإسرائيلي (الجدوع والنتشة، 2003).

و أما بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تولت السلطة الفلسطينية مهامها التعاونية ممثلة بوزارة العمل/الإدارة العامة للتعاون بالإشراف على تنفيذ القوانين التعاونية سارية المفعول على الأراضي الفلسطينية بعد أن مضى على إشراف القوات الإسرائيلية من خلال الإدارة المدنية على الجمعيات التعاونية ما يقارب سبعة وعشرين عاما في إدارة هذه الجمعيات وعدم العناية بالعمل التعاوني من تقديم أي إرشاد أو توجيه، في الوقت الذي كان الإرشاد يعتمد على ما توفره الجمعيات التعاونية من الشركات الموردة، وكانت المؤسسات الدولية تقدم التدريب أثناء الاحتلال وتعمل في مجال مساعدة الشعب الفلسطيني عامة والمؤسسات التعاونية خاصة، وكانت الخدمات التي تقدم لتلك الجمعيات تعتبر محدودة جداً. ويقدر عدد الجمعيات التي توقف نشاطها في تلك الفترة، بسبب ظروف الإحتلال أو هجرة أعضائها أو أسست بدون جدوى إقتصادية أو إنسحاب أغلبية أعضائها أو تآكل رأسمالها بحوالي 60% من مجموع الجمعيات التعاونية المسجلة (فلسطين، وزارة العمل، 1997).

وبدأت الإدارة العامة للتعاون بدراسة أوضاع الجمعيات التعاونية، والتحقيق فيها وإتخاذ الإجراءات القانونية من تصفية وشطب جمعيات بعد ملاحظتها لمعظم الجمعيات أنها لم تمارس المبادئ التعاونية سواء كان ذلك بالممارسة الديمقراطية بالإدارة أو المراقبة أو في توجهاتها بغياب مفهوم التوجه بالعمل التعاونية كمؤسسة إقتصادية إلا أنها تقدم خدماتها بأقل من التكلفة، مما أدى بها إلى التدهور وتوقف عمل الجمعيات التي أسست من أجل الحصول على الهبات، وكذلك عمل الجمعيات القديمة التي مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثين عاما (المصدر السابق).

جدول رقم 2.1
إحصائية التعاونيات في فلسطين 2010

الإجمالي	تعاونيات تسليف و توفير	تعاونيات خدمائية	تعاونيات حرفية	تعاونيات إستهلاكية	تعاونيات إسكانية	تعاونيات زراعية	
538	18	59	13	16	199	233	الضفة الغربية
124	2	0	2	2	96	22	غزة
662	20	59	15	18	295	255	فلسطين

المصدر: وزارة العمل الفلسطينية 2010

فبحسب وزارة العمل الفلسطينية / الإدارة العامة للتعاون فقد بلغ عدد الجمعيات المسجلة في الأراضي الفلسطينية حوالي 916 جمعية تعاونية و تمت تصفية عدد منها ليصبح عدد الجمعيات العاملة 662 تعاونية في مختلف مجالات التعاون كما هو موضح في الجدول رقم (2.1). حيث شكلت التعاونيات الزراعية 38.5%، و الإسكانية 44.5%، و الإستهلاكية 2.5%، و الخدماتية 9%، و الإدخار والتسليف 3% و الحرفية 2.5%، علماً بأنه في العام 2010 تم تسجيل 46 تعاونية في مختلف المحافظات (وزارة العمل الفلسطينية، 2010). (مع الإشارة أن فقط 583 جمعية تعاونية فقط تعاونت في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من أصل 662 جمعية تعاونية، أي بنسبة 88%).

الفصل الثالث

البطالة

3.1 تعريف البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا اهتم الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي بقضية البطالة، باعتبارها موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموماً و الساحة العربية خصوصاً. في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطلين عن العمل هم "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) و لم يعملوا خلال فترة الإسناد (الأسبوع الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة) في أي نوع من الأعمال ولا حتى لساعة واحدة، و كانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل و جاهزين له و يبحثون عنه بشكل نشط" (زكي، 1997). و هنالك تعريف موسع للبطالة يختلف مع ما تتبناه منظمة العمل الدولية في النقاط التالية (و هو المعمول به في فلسطين):

1. عدم القبول بمقياس اعتبار أن ساعة واحدة (خلال فترة الإسناد) هو معيار مناسب لتحديد كون الفرد عاطل عن العمل ولا يندرج ضمن قائمة البطالة و المتعطلين علماً أن هناك دولاً تستخدم فترات أطول كأسبوع في الشهر أو يوم في الأسبوع.
2. إخراج فئة العاطلين عن العمل المحبطين و الذين لا يبحثون عن عمل من صفوف القوى العاملة. و هذه الشريحة (العمالة المحبطة) هي غير فئة الطلاب و كبار السن و ربات البيوت و التي لا تدخل ضمن القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

3.2 أنواع البطالة

3.2.1 البطالة الإحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. و الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- التغيير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق (الدباغ و الجرمود، 2003).

3.2.2 البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. و ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة (عبدالكريم، 2004).

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها (الدباغ و الجرمود، 2003). و يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة (زكي، 1997).

3.2.3 البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . و يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة (الدباغ و الجرمود، 2003).

3.3 تصنيفات أخرى للبطالة

- البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية
- البطالة المقنعة و البطالة السافرة
- البطالة الموسمية و بطالة الفقر
- البطالة الطبيعية

3.4 البطالة في فلسطين

تشكل البطالة إحدى أهم المعضلات و التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني خصوصاً منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000 حينما شهدت معدلات البطالة قفزات مذهلة في الإرتفاع في الضفة الغربية و قطاع غزة. مما يهدد استمرار الحياة لعشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، و بالرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر هماً عالمياً، إلا أنها تكتسب في الحالة الفلسطينية أهمية قصوى لدى صانعي القرار و القوى الأطراف المتنوعة نظراً لإستثنائيتها و استفحال حدثها و فداحة الآثار و المخاطر المترتبة عليها إقتصادياً و سياسياً و إجتماعياً و نفسياً.

1.1.1 مواصفات البطالة في فلسطين

من أهم مواصفات البطالة في فلسطين حسب المؤشرات لعام 2010 و 2011 :

1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب، فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 30.3%. و وصل المعدل بين اللإناث الشابات إلى 51%، بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى 26.4%. و هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (توضيح في الجدول 3.1) (ماس، 2011).

جدول 3.1

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و الفئات العمرية للعام 2010 و الربع الأول و الثاني 2011

2011		2010				الفئات العمرية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
30.3%	38.2%	39.9%	42.5%	37.4%	35.3%	24-15
ذكور						
26.4%	35.3%	38.5%	39.2%	35.6%	33.7%	24-15
إناث						
51.0%	53.8%	47.1%	59.5%	46.9%	44.3%	24-15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011

2) أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، حيث هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، حيث يوضح الجدول (3.2) أنه في الربع الثاني من العام 2011 و عند نفس المستوى من التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الإناث (39.2%) وأقل بكثير عند الذكور (13.1%).

جدول 3.2

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و عدد السنوات الدراسية للعام 2010 و الربع الأول و الثاني 2011

2011		2010				عدد السنوات الدراسية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
22.8%	22.1%	21.3%	27.5%	21.8%	22.1%	13+
ذكور						
13.1%	15.1%	15.5%	19.3%	14.1%	13.7%	13+
إناث						
39.2%	34.9%	31.4%	41.6%	35.3%	37.2%	13+

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011

1.1.2 بطالة خريجي الجامعات و المعاهد في فلسطين

حال الخريجين هو من حال العمال الفلسطينيين الذين يعانون من البطالة المتزايدة، حيث تعد البطالة المشكلة الأولى التي تواجه الخريجين من الجامعات و المعاهد الفلسطينية و الخارجية. و بحسب تقارير وزارة العمل الفلسطينية فإن الجامعات الفلسطينية تخرج سنوياً نحو أربعين ألف طالب وأن 18% من هؤلاء الخريجين ينخرطون في قطاع العمل فقط والباقي ينضم إلى سوق البطالة، مما يؤدي بهؤلاء الشباب إلى الهجرة إلى دول أجنبية و عربية، و يبقى القسم الأكبر من الخريجين يعاني من البطالة. و أوضحت التقارير أن 47% من العاطلين عن العمل هم من الخريجين (وزارة العمل الفلسطينية، 2011).

و بحسب الإحصاءات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح في الجدول (3.3) فقد ازدادت نسبة بطالة الخريجين في العام 2004 بمعدل 5% عن العام 2003، و استمرت الزيادة بنفس المعدل تقريبا إلى العام 2008 حيث ازدادت بنسبة 8%.

جدول 3.3

بطالة الخريجين في فلسطين 2003-2010

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة بطالة الخريجين	19.0%	21.1%	22.5%	22.3%	22.3%	26.3%	25.0%	24.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011

الفصل الرابع

تحليل البيانات

4.1 تقدير النموذج القياسي

4.1.1 الانحدار المتعدد

$$U = a + b_1N + b_2M + b_3P + e$$

حيث أن: U هي نسبة البطالة و N هي عدد الجمعيات التعاونية و M هي عدد أعضاء التعاونيات و P هي قيمة المنح و المشاريع بالدولار الأمريكي و e هي الخطأ العشوائي.

4.1.2 تحليل البيانات

البيانات المراد تحليلها و المتوفرة في الملحق رقم (1)، عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من سنة 1995 و حتى العام 2010. و تشمل بيانات المتغير التابع U نسبة البطالة، المتغير المستقل الأول N عدد الجمعيات التعاونية، المتغير المستقل الثاني M عدد الأعضاء في الجمعيات التعاونية و المتغير المستقل الثالث P و تمثل قيمة المنح والمشاريع في الجمعيات التعاونية.

و بعد استخدام البرنامج الإحصائي EViews لفحص المتغيرات و علاقتها ببعضها البعض للتمكن من تقدير النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين التعاونيات و البطالة، توصلنا إلى النتيجة التالية والموضحة في الجدول التالي:

من قيمة $Adj. R^2$ يتضح أن المتغيرات المستقلة (عدد الجمعيات التعاونية و عدد أعضاء الجمعيات التعاونية وقيمة المنح و المشاريع في الجمعيات التعاونية تفسر 69% من التغير الحاصل في نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني. كما أن قيمة F المعنوية أقل من 5% و هذا يدل على جودة عالية للنموذج.

Dependent Variable: U				
Method: Least Squares				
Date: 03/09/12 Time: 22:10				
Sample: 1995 2010				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-481.3623	107.3382	-4.484540	0.0007
LOG(N)	-68.20451	21.05114	-3.239943	0.0071
LOG(M)	93.19466	23.68793	3.934268	0.0020
LOG(P)	-5.072693	3.908180	-1.297968	0.2187
R-squared	0.691294	Mean dependent var	22.20625	
Adjusted R-squared	0.614118	S.D. dependent var	5.211074	
S.E. of regression	3.237090	Akaike info criterion	5.399544	
Sum squared resid	125.7450	Schwarz criterion	5.592691	
Log likelihood	-39.19635	Hannan-Quinn criter.	5.409435	
F-statistic	8.957316	Durbin-Watson stat	1.266195	
Prob(F-statistic)	0.002176			

كما أن قيمة DW و التي كانت 1.266 تعتبر قيمة مناسبة < 1 و هذا يدل على أن الإرتباط بين الأخطاء العشوائية ضعيف.

و تم تقدير النموذج / المعادلة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$U = -481.36 - 68.20*LOG(N) + 93.19*LOG(M) - 5.07*LOG(P)$$

و يتضح من النموذج العلاقات التالية:

- إتجاه العلاقة بين عدد التعاونيات و معدل البطالة سلبي، و أن كل زيادة في عدد الجمعيات التعاونية عدد 1 تعاونية يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني بمعدل 68%. مما يتوافق مع جميع الدراسات التي تؤكد على الدور الذي تلعبه التعاونيات في التنمية الإقتصادية و تحديداً في المساهمة في التخفيف من البطالة و خلق فرص عمل.
 - إتجاه العلاقة بين عدد أعضاء التعاونيات و معدل البطالة إيجابي، و أن كل زيادة في عدد أعضاء التعاونيات عدد 1 يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بمعدل 93%. و بالتالي فإن الزيادة في معدل البطالة تؤثر في التوجه العام لدى العاطلين عن العمل في البحث عن فرص عمل أو حتى فرص تدريبية من خلال الإلتحاق بالتعاونيات كونها مؤسسة إقتصادية و في نفس الوقت تساهم في تدريب العاطلين عن العمل في حال اعتبارهم أعضاء أو متطوعين في التعاونيات، و بذلك يصبحون أكثر جاهزية للإلتحاق بسوق العمل.
 - إتجاه العلاقة بين قيمة المنح و المشاريع و معدل البطالة سلبي، حيث أن كل زيادة في قيمة المنح و المشاريع بقيمة 1 دولار يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بمعدل 5%. و تتوافق هذه النتيجة مع الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني حيث أن المنح و الهبات تزداد في الأوقات الإقتصادية الحرجة و إزدياد نسبة البطالة. فكلما ازدادت نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني كلما توجه الدعم المادي و العيني للمؤسسات الأهلية و تعتبر التعاونيات جزءاً منها حيث تقدم الخدمات إضافة إلى أنها تعمل على منفعة أعضائها.
- و هذه النتائج تأتي متوافقة مع فرضيات البحث أن التعاونيات بمتغيراتها الثلاثة تلعب دوراً في التخفيف من معدل البطالة في المجتمع الفلسطيني. فكانت العلاقة العكسية بين عدد التعاونيات و حجم المنح و المشاريع و بين معدل البطالة، كما و أنها كانت طردية بين عدد أعضاء التعاونيات و بين معدل البطالة، حيث اظهر النموذج أن عدد أعضاء التعاونيات كان له التأثير الأقوى على معدل البطالة.

الفصل الخامس

التوصيات

5.1 توصيات للحكومة

- تحديد استراتيجية واضحة للحد من مشكلة البطالة و آليات تنفيذها، و وضع جدول زمني لتخفيض نسبة البطالة إلى نسبة البطالة الطبيعية. و أن يتم الإعلان عن نسبة الإنجاز السنوية.
- العمل على تعزيز سياسات الحكومة الفلسطينية في منع استيراد المنتجات الإسرائيلية، و التي من شأنها تعمل على تعزيز المنتج الفلسطيني خاصة الزراعي مما يسمح بتنوع المنتجات الفلسطينية و إدخال تقنيات حديثة للإنتاج تؤدي إلى تطوره.
- مساعدة التعاونيات في حملاتها الترويجية لمنتجاتها في الأسواق الفلسطينية من أجل دعم التعاونيات و دعم المنتج الوطني أمام المنتجات المنافسة.
- تقديم الدعم المالي للتعاونيات مثل المساعدة في شراء الآليات و المركبات اللازمة لها بتكاليف ميسرة، و المساعدة في توفير مخازن مناسبة لحفظ المنتجات الزراعية بأسعار مخفضة.
- تقديم الدعم الفني و الإستشارات للتعاونيات و التي تتعلق بإدارتها للمشاريع الإنتاجية و تنفيذها.
- توفير تسهيلات ائتمانية للتعاونيات بأسعار فائدة مخفضة و لفترات تتناسب مع قدرة التعاونيات على السداد، مع التأكيد على ضرورة توفير نظام تمويل إسلامي.
- الإسراع في إصدار قانون التعاون الجديد الموحد بين الضفة و غزة.

5.2 توصيات للخريجين

- العمل على الانضمام للتعاونيات التي تعتبر كياناً إقتصادياً هاماً في الدولة من أجل الحفاظ عليها و تطويرها بما يقدم إضافة.
- التفكير في إنشاء تعاونيات برؤية جديدة تتناسب مع قوانين التعاون الدولية و الفلسطينية و تعمل على زيادة التنوع في الخدمات و الأنشطة التي تمارسها التعاونيات في فلسطين و العالم.

- يجب العمل على بناء القدرات و بناء المهارات بما يتناسب مع احتياجات و متطلبات سوق العمل.

5.3 توصيات للمؤسسات الأكاديمية

- ضرورة تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن يتم تعميم الوعي التعاوني بعملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة.
- تشجيع الأبحاث العلمية و الدراسات بشأن تنمية التعاونيات و النهوض بها إجتماعياً و إقتصادياً و سياسياً.
- ضرورة العمل على التعاون مع الجمعيات التعاونية في كافة مجالاتها (الزراعية، الحرفية، الخدماتية، الإسكانية، التعليمية، الكهربائية، الصحية... إلخ) و الإستفادة من كافة منتجاتها وخدماتها كنوع من التشجيع.
- إعداد برامج و مشاريع لخدمة الخريجين من شأنها أن تقدم خدمات مالية لطلبة و خريجي الجامعات و المعاهد الفلسطينية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية، كالقروض الميسرة للمشاريع الصغيرة و التوفير و غيرها من الخدمات.

المراجع

1. أبو الخير، كمال. (1986): تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير. مكتبة عين شمس، القاهرة.
2. أبو حبله، علي. (2008): العمل التعاوني: هل يستحوذ على إهتمام الحكومة الفلسطينية. فلسطين.
3. الجدوع، يحيى و طالب النتشة. (2003): إدارة التعاون، ورشة تدريبية، 8-9 تموز 2003، وزارة العمل، رام الله.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
6. الخياط، محمد هيثم. (2004): المشاركة المجتمعية. المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية. الكويت.
7. الدباغ، بشير و عبد الجبار الجرمود. (2003): مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن.
8. الزغموري، عودة. (1991): الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة. سلسلة الدراسات الاقتصادية و الإجتماعية (2). الطبعة الأولى. مركز العمل التنموي/ معاً، القدس.
9. الزواتي، عبداللطيف. (1994): واقع ومستقبل الحركة التعاونية الفلسطينية. مشروع التنمية التعاونية وأنيرا، فلسطين.
10. الشريف، مختار. (2005): التعاونيات أحد روافد العمل الأهلي في الدول العربية. المركز المصري لبحوث الصحراء. مصر.
11. العتيبي، محمد. (2007): دور جديد للدولة في دعم التعاونيات الزراعية المنتجة. الحوار المتمدن، العدد 1854.

12. العتيبي، محمد الفاتح. (2010): المنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. مؤتمر منتدى المرأة العاملة. السودان.
13. العقدة، صالح. (2006): إعادة هيكلة القطاع التعاوني الأردني: واقع و طموحات. جامعة العلوم التطبيقية. الأردن.
14. الكايد، حلمي. (1992): الجمعيات التعاونية ودورها في التغيير الإجتماعي في الريف الأردني، دراسة ميدانية في محافظة البلقاء.الجامعة الأردنية، الأردن.
15. أيوب، مدحت.(2005): التعاونيات و قضية البطالة في البلدان العربية. الإتحاد المصري العام للتعاونيات. القاهرة.
16. بولات، حسين. (2010): التعاونيات في العالم العربي. منظمة العمل الدولية. المكتب الإقليمي - بيروت.
17. جوارتيني، جيمس و ريجارد استروب. (1999): الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
18. خالفي، علي. (2011): أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية. جامعة الجزائر الجزائر.
19. زكي، رمزي. (1997): الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت.
20. صندوق الانماء العربي 2007
21. عبدالظاهر، محمد أحمد. (2008): تنمية الحركات التعاونية في مصر و الدول العربية والعالم. الاتحاد العام العربي للتعاونيات. القاهرة.
22. عبدالظاهر، محمد أحمد. (2010): الدور الإقتصادي و الإجتماعي للتعاونيات. منشورات منظمة العمل العربية. دمشق.
23. عبد الكريم، البشير. (2004): تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.

24. عبيدات، عدنان. (1994): واقع ومستقبل الحركة التعاونية الفلسطينية. مشروع التنمية التعاونية وأنييرا، فلسطين.
25. قادوس، ناصر. (2005): **تنظيمات المزارعين في فلسطين ودورها في الاستخدام المستدامة للأراضي الزراعية**. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان. فلسطين.
26. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. (2011): **المراقب الإقتصادي والإجتماعي**. عدد 26. فلسطين.
27. وزارة العمل. (1997): **مشروع تنمية الموارد البشرية التعاونية الفلسطينية**. المجلس الإستشاري التعاوني، فلسطين.
28. وزارة العمل. (2010): **عام من العمل (تقرير سنوي)**. الإدارة العامة للتعاون، فلسطين.
29. وزارة العمل. (2011): **تقارير متنوعة**، فلسطين.
30. Philip, K. (2003): **Cooperatives in South Africa: The Role in Job Creation and Poverty Reduction**. South Africa Foundation. South Africa.
31. Dogarawa, Ahmad (2005): **The Role of Cooperative Societies in Economic Development**. Ahmadu Bello University. Nigeria.
32. Skurnik, Samuli (2004): **The Role of Cooperative Entrepreneurship and Firms in Organizing Economic Activities**. Pellervo Confederation of Finnish Cooperatives. Finland.
33. Conover, Nancy & Others: **Creating Jobs Through Cooperative Development**. University of California. USA.

ملحق رقم (1)

البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي

السنة	نسبة البطالة في فلسطين	عدد التعاونيات في فلسطين	عدد أعضاء التعاونيات	قيمة المنح و المشاريع في التعاونيات (بالدولار الأمريكي)
1995	18.2	314	31572	4,110,350
1996	23.8	347	36200	4,321,200
1997	20.3	358	36426	5,235,600
1998	14.4	356	36087	5,456,568
1999	11.8	365	36282	5,846,155
2000	14.3	390	40622	9,004,450
2001	25.3	417	44970	11,470,700
2002	31.2	439	49074	10,805,650
2003	25.5	445	49045	8,133,800
2004	26.8	449	49004	8,967,036
2005	23.5	462	49500	12,400,088
2006	23.7	499	51581	10,479,762
2007	21.7	545	54630	8,080,292
2008	26.6	550	55435	8,582,397
2009	24.5	564	56664	17,490,120
2010	23.7	583	56709	11,780,073